ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 06 العدد: 04(2021) ص 276-294

ثقافة المرأة السياسية ودورها في تأنيث الفعل السياسي.

دراسة ميدانية على عينة من النساء المنتخبات لولاية الجلفة

Women's political culture and role in feminizing political action. Field study on a sample of women elected to the state of Djelfa

برقوث عبد الرزاق *

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 (الجزائر)
مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

ab.berghout@univ-setif2.dz

بلالي عبد المالك

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02(الجزائر)

malikbalali@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
29 ماي 2021
تاريخ القبول:
08 جويلية 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ النساء المنتخبات،
- ✓ التمكين السياسي،
- ✓ الثقافة السياسية،

الملخص:

تتضمن الورقة البحثية موضوع الثقافة السياسية للمرأة المنتخبة، ويعالج الباحث في هذه الدراسة اهم محددات السلوك السياسي النسوي، محاولا كشف مرتكزات النساء في التمثيل السياسي ومستوى القيم والاستعدادات لديهن التي تؤثر على سلوك النساء المنتخبات وتبرر تموضعهن في الحقل السياسي.

وخلصت الدراسة الى ان التفكير في تمكين المرأة وتحسين وضعها السياسي يستدعي توسيع نسيج المعرفة وانماط التفكير السياسي ضمن اطر التنشئة الاجتماعية للمرأة بقدر من المساواة مع الرجل، كي تسهم في تشكيل نماذج سياسة نسوية خاصة مما يعزز موارد النساء للانخراط في العمل و استقطابهن لخوض غمار السياسة.

Article info

Received
29 May 2021
Accepted
08 July 2021

Keywords:
- ✓ *Elected women,*
- ✓ *political empowerment,*
- ✓ *political culture,*

Abstract :

The paper discusses the political culture of elected women, and the researcher in this study addresses the most important determinants of women's political behavior, trying to uncover the principles of women in political representation and the level of values and preparations. that affect the behavior of elected women and justify their position in the political field.

The study concluded that thinking about women's empowerment and improving their political status calls for expanding the fabric of knowledge and patterns of political thinking within women's socialization frameworks, in order to contribute to the formation of special feminist policy models, which enhance women's resources in attracting them into politics.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعتبر قضية مشاركة المرأة السياسية في العالم العربي من بين اهم المواضيع الراهنة التي تشغل تفكير الباحثين في مختلف الميادين، خاصة الاجتماعية منها، لاعتبار خصوصية المجتمعات العربية التي توصف بالبطريركية في تقسيم الادوار الفراد المجتمع على اساس النوع الاجتماعي وتعتبر انه لا وجود للمرأة في الشأن العام ويقتصر دورها على المجال الخاص، وتشكل المشاركة السياسية احد اهم مقومات الديمقراطية واحد ابعاد تمكين افراد المجتمع الذي يقيس درجة المساواة بين الجنسين.

في الجزائرية كان تمكين المرأة بعد الاستقلال واقع تحت طائلة تمييز ثقافي اجتماعي معتبرا ان دورها مقتصر على المجال الخاص مما يجعلها في مركز التابع بدرجة ثانية بعد الرجل، ما يقوض مساهمتها في جميع مجالات الاجتماعية والاقتصادية كما ان حضورها في المشهد السياسي باهت، الى ان اعتبر حقها السياسي مكفول دستوريا في المادة 31 مكرر الفقرة 1 من دستور 1996، وذلك بإلغاء مبدأ التوكيل عند الانتخابات، والذي يعتبر اول القنوات في تفعيل مشاركتها في صنع القرار تجسيدا لمسار الاصلاحات السياسة وترقية الحقوق السياسية للمرأة وبداية الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته الجزائر، ومع صدور القانون العضوي 12-03 المحدد لكفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة، وتخصيص نسبة من المقاعد في المجالس المنتخبة، عاشت المرأة الجزائرية حالة تغير وتبدل القيم وفي كيفية تفاعلها مع الواقع الاجتماعي والسياسي نتيجة حركة اجتماعية قادتها نخبة من النساء استطعن خلق فضاء مطلبي هام، اكسب المرأة ثقتها بنفسها وجعلها اكثر وعيا بدورها السياسي والاجتماعي في الحياة العامة، وبرزت نخبة نسوية مهتمة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتميز بالنشاط والدافعية في خوض غمار السياسية ويشتركن في العمل السياسي والاجتماعي العام،

تسعى المرأة من خلاله الى تأكيد حضور النساء في الحقل السياسي وخوض غماره بأهليتها وارادتها شأنه شأن المجال الخاص، ويبرز ثقافة السياسة لديهن، تؤسس لنموذج خاص بهن يدفع النساء للتفاوض من اجل تعزيز حضورهن وفرض هويتهن وازاحة العوائق الثقافية والاجتماعية، وصد تصنيف المهن على اساس اختلاف الجنس (التمييز الجندري)، وتعيد إنتاج آليات لعدم الانسحاب النسوي من السياسة، وتعمل على بذل مجهود اكبر وسقل شخصيتهن بموهبة سياسية توطن للأدوار النسائية في المجال العام، وتحمل على عاتقها مسؤولية ترسيخ قيم احترام الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع ومساعدتها في تخطي العراقيل وكسر العوائق والمثبطات التي تصادفها ثقافيا واجتماعيا وضمان مساواتها مع الرجل انطلاقا من كفاءتها وما يتناسب مع قدراتها، ومنحها مشاركة سياسية فعالة، تشاركية بمقومات ديمقراطية توطن لتمثيل عادل يسهم في رقي المجتمع.

1 الجانب المنهجي للدراسة:

1.1 اشكالية الدراسة:

تنطلق المرأة من مسلمات ذاتية مؤكدة ان عملها في المجال السياسي ممارسة عقلانية وبمنطلق ادراكها ووعيها بمتطلبات الوظيفة الجمعوية، معتمدة على استعداداتها الاولية المتمثلة في كفاءتها وقدرتها على الممارسة السياسية على خصائصها الذهنية والنفسية وتعليمها وتنشئتها السياسية والثقافية نحو الفعل السياسي، الا انها تقف عاجزة اما الحواجز الاجتماعية والثقافية والنماذج الذكورية المهيمنة ضمن السياق الاجتماعي ما يجعل انتقال المرأة المحلية المأمول للاهتمام بالسياسة فالانخراط والعضوية والممارسة الفعلية للعمل السياسي يتقدم بوتيرة بطيئة تكاد تكون منعدمة، لانخراطها ضمن احزاب ارست منهاجها السياسي بقولبة ذكورية بحتة، نتيجة هذا العزل لم تتوفر للنساء استقلالية سياسية خاصة تسمح بتشكيل نموذج سياسي خاص بها.

ورغم نظام الحصصة المعلن عنه كمشروع يؤسس لتمثيل المرأة وتمكينها سياسيا بذلك تجد المرأة نفسها في تعارض بين المتطلبات الوظيفية للفعل السياسي وهويتها الجنسية ما يبقي حضور النساء كفاعلات متأخر عن دواليب السياسة، وبذلك اصبحت مراتب المرأة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

متدنية ضمن الفضاء العمومي، ثم ان الهندسة الاجتماعية وغياب الرأسمال الثقافي والاقتصادية والاجتماعية للنساء ضمن منطوقات العمل السياسي، وانحياز الثقافة السياسية للذكور ساهم في ابتعاد المرأة عن العمل السياسي، مع ذلك تسعى المرأة لتحقيق شروط بقائها كفاعلة سياسية وذلك باستنادها على القوالب الاجتماعية والثقافية للممارسة السياسية من اجل تجاوز التمثيل الى ما بعد الحصص في المؤسسات النيابية والوصول الى التمثيل كعملية مشكلة اجتماعية تحدث في مختلف الاطر الاجتماعية.

فهم السلوك السياسي يتطلب ضرورة معرفتنا بالبناء الاجتماعي وخاصة الجوانب المرتبطة بالعادات والتقاليد والتي يكون لها اثر على خبرات الفرد وشخصيته وبالتالي سلوكه" (سليمان الروبي، 2016) [1] من خلال تحليل محدد لنوع الجنس وربطه بموضوع المشاركة السياسية يتطلب مقاربة جندرية على المؤسسة السياسية المحلية من منظر نقدي للنوع الاجتماعي ما يجعل موضوع البحث يتضمن الثقافة السياسية وبنية العمل السياسي لدى النساء، ونرى ان الاصلاحات التي جاءت بها الجزائر وانخراطها ضمن سياسات الامم المتحدة الساعية الى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، اكسبت المرأة الجزائرية مكانة وحضورا سياسيا غير مسبوق وحديث على المجتمع الجزائري خاصة بعد الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية التي شهدتها الجزائر في ثمانينات القرن الماضي، ما يدفعنا الى التساؤل حول الثقافة السياسية للمرأة الجلفاوية ومدى مساهمتها في خلق نماذج سياسة نسوية تؤكد حضورها وتبرهن عل اهمية العمل السياسي النسوي ومساهمته في التنمية، ومدى قدرت هذه النماذج على استقطاب النساء لخوض غمار السياسة.

في اطار الحيوية التي يكتسبها مفهومي المشاركة السياسية والثقافة السياسة للمرأة، وبتحليل واقع مشاركة المرأة السياسية من منظور جندري، نسعى من ضمن هذه الورقة الى ابراز بنية الفعل السياسي للمرأة، واثر ثقافتها السياسة في ذلك، انطلاقا من التساؤل التالي:

- هل تؤثر ثقافة المرأة السياسية على بنية الفعل السياسي النسوي ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تساهم الثقافة السياسية للمرأة في تشكيل بنية الفعل السياسي النسوي ضمن النسق السياسي الذكوري المهيمن.

وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- الثقافة السياسية للمرأة المنتخبة تقوض تقسيم العمل السياسي المبني على اساس النوع في المجالس المنتخبة.
- تتحدد نماذج الفعل السياسي للمرأة وفق الاطار المرجعي للنسق الذكوري المهيمن في الحقل السياسي.

3.1 اهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا الى رصد بنية العمل السياسي للمرأة من خلال استقراء منطوقاتها حول العمل السياسي وادوارها السياسية ومبررات تواجدها في الحقل السياسي، ومن اجل نفي فرضية ان حضورهن السياسي جاء نتيجة ثقافة سياسية مدعوم بتغيرات ديمقراطية اجتماعية اكسبت المرأة تصورات خاصة حول العمل السياسي واتاح لها المجال في اكتساحه من خلال اردتها مقوماتها الثقافية، التي دعمت تصوراتها الخاصة وطرائق عملها وهدف من تواجدها السياسية بعيدا عن تراتبية جندرية تعطي الاولوية الذكورية في اكتساح المجال العام بصفة عامة والمجال السياسي بصفة خاصة، وابراز مدى ضعف الأليات المتاحة للنساء المنتخبات داخل الحيز السياسي ومحدودية صلاحيتها وقدرتها على المساهمة في المجال العام ومشاركة الرجال في تحديد واتخاذ القرارات.

4.1 اهمية الدراسة:

تتأتى لنا اهمية الدراسة في محاولة كشف مدى علاقة ثقافة المرأة السياسية بإعادة صياغة دورها السياسي وواقع مشاركة المرأة السياسية وفق دلالات اجتماعية تزيح التراتبية الجندرية وهيمنة ذكورية على المجال السياسي، وكذلك التحليل اداور النساء السياسية من خلال منظور نقدي للنوع الاجتماعي ورصد ضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتواجدها كفاعلات في العمل السياسي والنظر في تجاربهن على المستوى المحلي، ولإضافة مساهمة معرفية بخصوص هذا المجال.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.1 تحديد المفاهيم:

1.5.1 التمكين السياسي للمرأة:

"تمثل المشاركة السياسية وفق المفهوم الاجتماعي سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات ارادية يقوم بها الافراد في المجتمع بغية تحقيق اهداف عامة مشروعة ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناءا محددا حيث تختلف دراجات المشاركة وتتباين صورها يتحقق طابعا الديناميكي كعملية اجتماعية مستمرة" (علي دريس، 2017)[2] .

وتعني المشاركة السياسية عند " هنتنجون " أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي متمثلا في المناقشة و التدبير الشعبي" وهي عند كل من باي و الموند " مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد و الجماعات في الحياة السياسية و أن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي." (علي عباس، 2009)[3].

ويقصد بالمشاركة السياسية كذلك "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يسهم في مناقشة الاهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد افضل الوسائل لإنجازها وقد تتم هذه المشاركة من خلال انشطة سياسية مباشرة او غير مباشرة" (حسني النابلسي، 2010)[4].

انطلاقا من المعنى المتداول لمفهوم المشاركة السياسية والذي يعتبر كل فرد سياسي شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسساتية، إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء، يعتبر التمكين كل ما من شأنه أن يُطور مشاركة المرأة وينمي من قدراتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والامكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الاسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة الأصعدة" (القاطرجي، 2006)[5].

تمكين المرأة في المجال العام من اهم القضايا الراهنة التي سعت الحركات النسوية الى تحقيقها لتدفع بالمرأة من اجل تحصيل حقوقها السياسية والمساهمة في صناعة السياسات التي تخدم المصلحة العامة، اثمرت تلك المساعي في العديد من الدول والتي تبنت جملة الاصلاحات اسهمت في رفع حظوظ المرأة من اجل التواجد مع الرجل في مختلف الفضاءات السياسية، مدعوم بجملة من الاتفاقيات اصدرتها المنظمات الدولية بصدد تمكين المرأة السياسي في البلاد النامية.

يتطلب الوصول الى انظمة أكثر ديمقراطية، توسيع مساحة مشاركة افراد المجتمع وتطوير الممارسة السياسية لدى افراده وترسيخ المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين نساء ورجال، ولان مبدأ المواطنة احد ركائز العملية الديمقراطية التي تنادي بحق جميع المواطنين في المشاركة السياسية من جهة، وحرص الافراد على القيام بواجباتهم السياسية وتنمية قدراتهم على إدراك مشكلاتهم، وان يكون لديهم دور ايجابي في تعبئة الجهود لمواجهة هذه المشكلات خلال التصويت او الترشح او الانضمام الى الاحزاب السياسية من جهة اخرى.

مشاركة المرأة بطريقة مساوية للرجل في الحياة السياسية تلعب دورا محوريا في العملية العامة لتقدم المرأة ومشاركتها بطريقة متساوية في صناعة القرار ليست مطلبا للعدالة و الديمقراطية فحسب، وإنما يمكن أن ينظم إليها على أنها شرط ضروري لأخذ مصالح النساء في الاعتبار، ودون المشاركة الفعالة للمرأة و اندماج منظورها في جميع مستويات اتخاذ القرار، فانه لا يمكن تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام" (على محمد، 2011)[6].

كما ان مشاركة المرأة السياسية لا تقتصر على تبوء المرأة لمنصب سياسي بل تنظيم النساء عموما انفسهم في حركات منظمة ذات تأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة". (غنايم، 2014)[7] .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تعني المشاركة السياسية للمرأة كذلك "كل ما من شأنه أن يُطور مشاركة المرأة وينمي من قدراتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والامكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الاسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة الأصعدة" (القاطرجي، 2006)[8].

تسعى المرأة الجزائرية وبمشاركتها السياسية، على المساهمة في المجال العام، انطلاقا من حقوقها ابتداء من التصويت في الانتخابات والانتماء الحزبي أو مشروع تنظيم سياسي خاص، والادلاء بالرأي في المواقف المختلفة، وكذلك والمشاركة في جهود وأعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش، وتحويل اهدافها الوجدانية الى اهداف معرفية، لحل مشكلاتها بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

2.5.1 الثقافة السياسية

تعزيز دور الفرد في اطار النظام السياسي وضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، يحتاج الى رؤية سياسية واعية تتطلب ادارك الفرد لواقعه ومجتمعه ومحيطه ومعرفة حقوقه وواجباته وكذلك اطلاعه على مختلف الاتجاهات السياسية، وترتبط البنية الاجتماعية والسياسية التي تهيمن على عناصر النسق السياسي، بالثقافة السياسية السائدة وتعتبر كل من (التنشئة، التعليم، التعبئة السياسية، العمل التطوعي، من بين اليات التأثير على بنية وتوجهات الثقافة السياسية لارتباطها بنمط الحياة الكلي للمجتمع والعلاقات التي تحكم توجهات الافراد.

وبذلك "تتأثر مشاركة الفرد في الحياة العامة بجملة من المتغيرات، أهمها كم ونوعية المنبهات أو المحددات السياسية التي يتعرض لها و حالته الاقتصادية و خلفيته الاجتماعية و مستواه التعليمي، و مدى توافر الضوابط و التنظيمات القانونية و فاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، فكلما تطور وضع الفرد الاقتصادي بارتفاع مستويات دخله و تعليمه ساعد ذلك على زيادة اكتسابه المهارات و الفرص و الدوافع اللازمة و المحفزة للمشاركة السياسية النشطة". (بورغدة و سمارة، 2014)[9] .

دراسة مفهوم الثقافة السياسية وربطها بالمشاركة السياسية للمرأة من منظور جندري، نعتبره من خلال بحثنا مدخلا لفهم اتجاهات المرأة ومعتقداتها السياسية، فما المقصود بالثقافة السياسية ؟

يعرفها "لوسيان باي" Lucia Pye " الثقافة السياسية بانها نتاج للتاريخ المشترك للنظام السياسي، وتاريخ الحياة للأفراد الذين يقررون عمل النظام السياسي، وهذه تغذى بالأحداث العامة والخبرات الفردية الخاصة. (العواملة و شنيكات، 2012)[10].

يرى كل من (لوشان باي وسيدني فربا) ان الثقافة السياسية تشير الى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للدولة السياسية، ومن خلالها تقدم القواعد الحاكمة لسلوك الافراد: حكاما ومحكومين وهي معتقدات واقعية. ورموز تعبيرية، تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في اطاره والثقافة السياسية لأي مجتمع، وهي ليست منفصلة عن ثقافة عامة، وانما هي جزء وثقافة فرعية منها. ومن الثقافة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي ليست نظرية فطرية، بل مكتسبة. (حسن، أيدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، 2017)[11].

تلعب البنية الاجتماعية ومختلف مكوناتها دورا اساسيا في تمكين المرأة سياسيا في المجتمع، كما تتحدد توقعات المرأة للعملية السياسية ومستوى مشاركتها السياسية من خلال فهمها للمعتقدات والقيم والرموز المرتبطة بالمجال السياسي وادراكها لمتطلبات وقواعد العملية السياسية وفهم مختلف ظواهرها، وعزوف النساء عن المشاركة تعبير عن تندني الثقافة السياسية لديهن التي تعد اساس الشرعية والمشاركة في اي نظام سياسي واعتمادا على ثقافتها السياسية تعمل المرأة بمبادرة واعية لتحسين وضعها من اجل التغيير الإيجابي داخل المجتمع.

فهي اذا "عملية اجتماعية ضرورية من شانها ان تسهم في عمليات التنشئة السياسية تعمل على خلق وعي سياسي ودافعية سياسية لدى الافراد تدفع بهم الى المشاركة السياسية، وتعمل على تأكد حضورهم داخل الحقل السياسي، وتشير الى مدى ادراك الافراد لنظامهم السياسي ورموزه ومؤسساته ومشاعرهم اتجاه بلدهم فالثقافة السياسية هي نتاج تاريخ النظام السياسي كما انها نتاج الافراد الذين يعيشون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في ظل ذلك النظام وعليه فان الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الافراد. (حمدي عبد المجيد، 2019)[12].

وبهذا المعنى، فان التحول الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري اثر على الهندسة الاجتماعية لأدوار افراده، ارسى تغيرات شخصية واجتماعية واقتصادية ادت الى رفع قيم الانتماء والمساواة والحرية واصبح اكثر ايمانا بوجود ثقافة سياسية ديمقراطية لكل من الرجال والنساء، واسهمت في رفع اختيارات المرأة بشكل خاص في ميادين الخدمة العمومية وبروز صورة النساء في المجتمع المدني والاحزاب السياسية ومساهمتها في القضايا السياسية.

ما يحيلنا الى "ان عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبيل المشاركة وتطويرها من الثقافة المحدودة او الضيقة الى الثقافة بالمشاركة، لان وجود الثقافة المحدودة او الضيقة يعكس عموما درجات اللا تجانس الثقافي والسياسي، وتعكس ايضا انماط اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية، وهذا يؤثر بصورة سلبية ظهور الشخصية القومية، او المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والاهداف العامة (حليلو، 2018)[13].

كما ان التركيبة النوعية للمجتمع الجزائري يتقارب فيها عدد النساء و الرجال مما يعطي وزنا للمرأة لا يستهان به في المشاركة السياسية التي لم تعد حكرا على الرجال، لهذا ان تأثير الثقافة السياسية النسوية والموجهة لمواقف المرأة وسلوكياتها في المجال السياسي اعتمادا على مختلف مشاربها المعرفية، يمكن المرأة الجزائرية من الالمام بحقوقها السياسية وتنمية قدراتها وكفاءتها ضمن قيم العمل السياسي، ويسهم في ترسيخ استعداداتها لمناقشة الاهداف العامة بوعي والمساهمة في بناء المجتمع وتعزيز تواجدها من فضاء اتخاذ القرار، من اجل تغيير وضع المرأة في العائلة وحضورها المحدود في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي، والقضاء على المصاعب التي تعترضها في التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

3.5.1 النوع الاجتماعي:

عملا بتوصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995، تؤكد الجزائر عزمها في اعادة النظر في دور المرأة بمصادقتها اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان ومنها "العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (1989) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتقر بالمساواة والعدالة بين الرجل والمرأة من منظور الجندر.

يمثل النوع الاجتماعي (الجندر) ابراز صور اخرى لمستويات الحياة الاجتماعية التي ينبغي ان تكون وفق اسس تنظيمية لا تأخذ بالحسبان فقط نوع الجنس، وانما كفاءة الجنس أي كان ومساهمته في تقدم ونهوض حياته وحياة المجتمع الذي يعيش فيه (مازن مرسول، 2016)[14]، ودور المرأة في المجتمع ليس اختياريا فهو محدد بفعل كونها امرأة و يتحدد ذلك مباشرة بعد الولادة وهو أيضا دور مستمر طول الحياة حتى و إن اختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى، لذلك ليس من الممكن تغيير هذه الأمور، إلا بتغيير مكانة المرأة في المجتمع و تغير النظرة لدورها فيه و أهمية ذلك الدور. (بوقريس، 2011)[15].

بذلك يعني الجندر الاختلافات بين الرجل والمرأة التي يتم اكتسابها وتعلمها اجتماعيا، ويحددها ويقررها المجتمع فتتفاوت ادوار الرجال والنساء حسب تفاوت الثقافة ويعكس الجندر طبيعة المجتمع من خلال معتقدات واتجاهات الافراد، "ان النوع يعد أحد مبادئ التنظيم الاجتماعي ويمثل أحد الابعاد النقدية التي تتوزع عليها الموارد الاجتماعية (إس وارتون، 2014)[16].

كما ان للجندر دلالة على تشكيل الثقافة للفرد اجتماعيا وثقافيا حتى يعكس تصورا محددا للذكورة أو الانوثة ثم ان لفظ الجندر تمكننا من التعبير عن مختلف الدلالات التي تحيط بالمصطلح، إذ يمكن اشتقاق صيغ مختلفة كالجندرة والجندرية وغيرها، وتميز الدراسات الجندرية بين الجنس sex الدال على الاختلاف البيولوجي بين الجنسين والجندر gender المعبر عن التشكيل الثقافي والاجتماعي للفرد المرتبط

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بدلالات الذكورة والانوثة والذي يؤدي الى تقسيم الأدوار وتحديد مهام كل من الرجل والمراة في المجتمع وفق التصورات الاجتماعية، ومعنى ذلك أن الاختلاف الجنسي هو نتاج ثقافي واجتماعي وسياسي (قرامي، 2007)[17].

مقاربة الجندر لثقافة المرأة السياسية وارتباطها بتمثيلها السياسي، يستحضر في الواقع كل ما من شانه ان يحول دون توجه المرأة نحو العمل السياسي بإرادة حرة، فالمعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمشاركة النساء السياسية رواسب كامنة تنمط العمل السياسي النسوي بطبيعة ذكورية.

تركز المقاربة الجندرية على ظرفية الاختلافات بين النساء والرجال، وعلى صلتها الوثيقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي انتجتها، وتعمل على ابراز تضمينات تلك الاختلافات في القانون والاقتصاد والسياسة التي تخول مجتمعة ومتضافرة السلطة والنفوذ للرجال لانهم رجال، وتعمل على حرمان النساء منها (السلطة والنفوذ) لأنهن نساء وتهدف هذه المقاربة الى تصحيح الخلل الناجم على تلك الاختلافات وتضميناتها التمييزية. (شرارة بيضون، 2012)[18].

استيعاب المرأة السياسية انها ليست تابعة لقوالب سياسية ذكورية، وانما هي كيان يساهم مع الرجل في تشكيل النمط السياسي، يرتبط بمدى فهم تأثير الجندر ضمن مهام العمل السياسي النسوي وادراك تداعيات هذه المهام على هويات النساء المنتخبات، كما ان الجندرية تعمل على اكساب الرجل قابلية الاعتراف بانه لا يمتلك الحقل السياسي، وتؤدي تحقيق المساواة بين الجنسين وفق القدرات والمؤهلات التي تمنح المنزلة السياسية للذكور والاناث اعتمادا على الثقافة السياسية التي تعد مصدر من المصادر التي تتلقى منها المرأة الجزائرية تنشئتها السياسية وتكسبها ادوار ومراكز سياسية.

يحمل مفهوم الجندر عددا من المكونات، نحاول فيما يلي تعريف تلك التي جرى استخدامها في الدراسة منها (محمد حوسو، 2009)[19]:

أ- **المكانة الجندرية:** يتم تقييم المكانة الجندرية "gender status" بناء على تطور التاريخي لأي مجتمع، ويمكن تمييزها من خلال العادات، والتوقعات السلوكية واللغوية والعاطفية والجسدية المرتبطة بمكانة الجنسين، والادوار المناطة بهما، فالمكانة والدور وجهان لعملة واحدة.

ب- **التقسيم الجندري للعمل:** يشير التقسيم الجندري للعمل " gender division of labor" الى العمل الانتاجي في المجتمع، والعمل في المنزل، ويتم توزيع العمل بناء على المكانة الجندرية لأعضاء المجتمع الذين يحتلون مكانات جندرية مختلفة القيمة، وتحظى المكانة الاعلى في المجتمع بالقيمة والاهمية والمكافأة.

ت- **الايديولوجية الجندرية:** تعني الايديولوجية الجندرية "gender ideology" تبرير وجود مكانات جندرية مختلفة بسبب القيمة المختلفة لهذه المكانات بحيث يبدو كانه امر عادي (محمد حوسو، 2009)[20].

2. واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

للمرأة الجزائرية ابان الثورة التحريرية رصيدا وتاريخا نضاليا وثوريا في مواجهة الاستعمار ومساندتها للثورة بكل ما تملك جنبا الى جنب مع الرجل في مجابهة العدو، الا ان واقعها بعد استقلال الجزائر يقبع تحت طائلة تمييز ثقافي اجتماعي معتبرا ان دورها مقتصر على المجال الخاص مما يجعلها في مركز التابع بدرجة ثانية بعد الرجل، ويقوض مساهمتها في جميع مجالات الاجتماعية والاقتصادية.

الهندسة الاجتماعية وغياب الرساميل الثقافية لمنطوقات العمل السياسي للنساء، وانحياز الثقافة السياسية للذكور ساهم في ابتعاد المرأة عن العمل السياسي، جاء في تقرير للصحيفة الالكترونية "صحيفة المثقف" بعنوان "المرأة الجزائرية في البرلمان" للكاتبة فاطمة الزهراء بولعراس تقول "ان المرأة الجزائرية لا يزال تمثيلها دون تأثير ....لا أنكر مدى حرص المسئولين على سن القوانين التي تتيح لها دخول المجال

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السياسي والنضال فيه كالنسبة المفروضة التي تحدثت عنها سابقا...لكن يبقى نضال المرأة في هذا المجال (محدودا)...و(صدفويا) وغير متأصل في ثقافة المجتمع الجزائري (بولعراس، 2014).[21]

نتيجة القانون العضوي "ارتفع عدد النساء المرشحات للانتخابات التشريعية عام 2012 إلى 7646 في سابقة من نوعها بينما كان عددهن حوالي 694 امرأة في الانتخابات الماضية. وتم وصول أزيد من 119 امرأة إلى البرلمان الجزائري نتيجة تطبيق آلية الكوطا النسوية حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة حوالي 31,6% وتجدر الإشارة إلى أن تطور داخل البرلمان الجزائري من 0% سنة 1956 إلى 31,6% حاليا و هي اكبر نسبة في الدول العربية. (الأحمد، 2016)[22].

اقتحام المرأة الجزائرية السياسية هو اعلان لبناء وتعزيز شرعية تقلدها مراكز السلطة، مستغلة كل الوسائل المتاحة رغم حجم المسؤولية والمهام الواقعة على عاتق العمل السياسي ورهانها مع المجال العام له اسبقية التواجد الذكوري، وارتباطهن بالمجال الخاص الذي يحدد لها ادوار تتعلق بجنسها وفق النسق الثقافي السائد في المجتمع الجزائري، مما يجعلها تقف امام جملة من التحديات بغية شغلها مناصب سياسية واثبات وجودها كفاعلة سياسية، مرتكزة في ذلك على وعيها وقدرتها وكفاءتها.

في ظل السياسة التي سطرتها الدولة استطاعت المرأة الجزائرية مستفيدة من المكاسب المتاحة إبراز وجودها كذات فاعلة في الفضاء العام بتجاوزها الاسقف الزجاجية التي تحول دون مشاركتها السياسية وموائمتها مع حياتها الاسرية، تعمل بذلك على تذليل الصورة النمطية الاجتماعية حول جنس العمل السياسي.

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية ان الجزائر صارت بعد تخصيص نسبة من المقاعد في عام 2012 اول بلد عربي يتجاوز هدف الـ30 في المئة لتمثيل المرأة النيابي، المطروحة في منهاج عمل بيجين والتوصيات العامة لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016)[23].

على الرغم من ذلك "لا يدل وجود المرأة في مجلس النواب بالضرورة على حالة متحسنة في المجال السياسي، ولم يسهم ايضا بالضرورة في تحقيق مكاسب في الحقوق السياسية او حقوق المرأة بشكل عام، فالزيادات العددية تدحض التعقيدات والشروط لدخول المرأة الى السياسة الرسمية، اذ لم يؤدي ادخال الحصص في بعض الاماكن الا الى المحسوبية، بحيث عينت قريبات سياسيين شاغلي المقاعد، ولا تزال المرأة تعاني عدم المساواة في المعاملة والمواقف المتعالية، كما ان النساء السياسيات مازلن لا يتمتعن بسلطة اتخاذ القرار لنظرائهن الرجال". (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016)[24] وهذا يدفعنا نحو التساؤل حول مدى مساهمة ثقافة المرأة المنتخبة في تشكيل نماذج عمل سياسية خاصة تمكنها من توسيع التواجد النسوي في المجال السياسي.

3. الاطار الميداني للدراسة:

1.3. منهج الدراسة: بناءا على طبيعة الاشكالية المطروحة وفرضيات هذه الدراسة، جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة في حالتها الامبريقية، بغية التوصل الى العلاقة السببية بين ابعاد مفاهيم الدراسة التي سبق ذكرها في الجانب المنهجي.

2.3. اداة جمع بيانات الدراسة: من بين ادوات جمع البيانات في العلوم الاجتماعية والتي يستعين بها الباحث في جمع المعطيات، اعتمدنا خلال سيرورة بحثنا على اداة الملاحظة وذلك بمتابعة سلوك وردود افعال مفردات العينة المتمثلة في النساء المنتخبات اجراء، وكذلك الاستمارة باعتبارها الاداة الانسب لموضوع دراستنا، والتي تتمثل في مجموعة من العبارات لاعتمادنا على مقياس لكارت الخماسي بحيث يقابل كل عبارة في المحاور (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) جاءت على ثلاث محاور يضم المحور الاول

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البيانات الشخصية يحمل 07 اسئلة، والمحور الثاني يتكون من 15 عبارة ترتبط بالممارسة السياسية للمرأة وثقافتها السياسية، والمحور الثالث والاخير يتكون من 16 عبارة تتعلق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة السياسية والهيمنة الذكورية للمجال السياسي.

3.3. عينة الدراسة: تمثلت وحدة العينة في كل امرأة يتوفر فيها الشرطان التاليان: الانتماء الحزبي، وصفة المنتخبة في المجالس البلدية او الولائية، كما تم انتقاء المفردات ضمن اطار الدراسة الذي تم تحديده مسبقا المتمثل في الأحزاب المختلفة و بالمجلسين البلدي والولائي لولاية الجلفة وبمختلف بلدياتها، وعليه فان نوع العينة المستخدمة في الدراسة هي العينة القصدية، والتي تعد من العينات غير احتمالية او غير عشوائية، وقد بلغ عدد مفرداتها 36 حالة منتخبة ينتمون الى احزاب مختلفة، وقد استغرقت الدراسة فترة زمنية امتدت من17 جانفي2021 إلى 03 فيفري2021 اشتملت على الزيارات الاستطلاعية واستجواب الحالات المدروسة.

الجدول 01 : يمثل خصائص العينة من خلال علاقة السن بالمستوى التعليمي.

			المستوى التعليمي				المجموع
			متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	
السن	اقل من28 سنة	تكرار	0	0	10	3	13
		نسبة	0,0%	0,0%	40,0%	50,0%	36,1%
	بين 29 و39 سنة	تكرار	0	2	13	3	18
		نسبة	0,0%	66,7%	52,0%	50,0%	50,0%
	40-49	تكرار	2	1	2	0	5
		نسبة	100,0%	33,3%	8,0%	0,0%	13,9%
المجموع		تكرار	2	3	25	6	36
		نسبة	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: من انجاز الباحث، اعتمادا على نتائج البحث الميداني.

الملاحظ من خلال الجدول 01 ان اعلى نسبة تمثل النساء المنتخبات بمستوى التعليم الثانوي تتراوح اعمارهم بين 29 و 30 سنة. تليها النساء بمستوى التعليم الجامعي بنسبة 52% من نفس الفئة العمرية، وهو غالب على مفردات العينة، بذلك فان التعليم باعث مهم يسهم في توجه المرأة نحو المشاركة السياسية، كما ان الجامعة من بين اهم مؤسسات التنشئة السياسية للمرأة الجلفاوية تيح المجل لها في التفكير المكر في العمل السياسي.

الشكل 01 : يمثل طبيعة العمل لمفردات العينة.

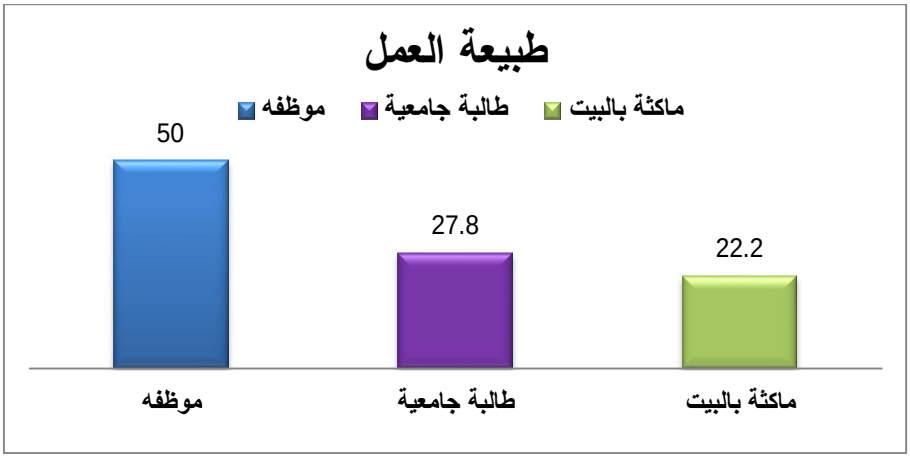

المصدر: من انجاز الباحث، اعتمادا على نتائج البحث الميداني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الشكل 01 يتبين لنا اهمية المستوى الاقتصادي لا فراد العينة وعلاقته بالمشاركة السياسية، حيث ان نصف المبحوثات يعبرن على اسقراهم واستقلاليتهم المادة عبر وظائفهن ما يتيح لهن المجال في التفكير في كيفية تغيير اوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية عبر خوضهن غمار السياسة.

4.3. عرض ومناقشة وتفسير الفرض الجزئي الاول

الجدول رقم (02): يبين النسب المئوية والمتوسطات الحسابية للفرضية الجزئية الاولى

الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	الترتيب	الدرجة	قيمة كا2
01	تمتلك المرأة استقلالية سياسية بفضل ثقافتها وتنشئتها السياسية	ت	2	8	9	12	5	1,137	3,28	02	مرتفع	0,086
		%	5.6	22.2	25.0	33.3	13.9					
02	رغبة النساء في المساهمة في التنمية وتغيير واقعهن دفع بهن للمشاركة السياسية	ت	5	10	9	10	2	1,159	2,83	06	متوسط	0,133
		%	13.9	27.8	25.0	27.8	5.6					
03	ساهمت المؤهلات العلمية والتكوين السياسي للمرأة بمساواة الرجال في الحق السياسي	ت	8	13	8	5	2	1,157	2,44	15	متوسط	,055
		%	22.2	36.1	22.2	13.9	5.6					
04	التفافة السياسية النسوية عززت من سلطة النساء في المجالس المنتخبة	ت	3	10	8	15	0	1,028	2,97	04	متوسط	0,042
		%	8.3	27.8	22.2	41.7	00					
05	للنساء المنتخبات مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة	ت	8	13	4	8	3	1,296	2,58	13	متوسط	0,068
		%	22.2	36.1	11.1	22.2	8.3					
06	تمتلك المرأة المنتخبة المهارات السياسية اللازمة مما يعزز من ابداعها في العمل السياسي	ت	5	14	9	8	0	0,998	2,56	14	منخفض	0,198
		%	13.9	38.9	25.0	22.2	0					
07	اضحت معرفة النساء بالقيم والاتجاهات السياسية تمنع التحيز في توزيع المهام داخل المجالس بين الأعضاء المنتخبة	ت	3	14	9	8	2	1,072	2,78	08	متوسط	0,010
		%	8.3	38.9	25.0	22.2	5.6					
08	الوعي السياسي للمرأة المنتخبة وامتلاكها للقيم السياسية يمكنها من أداء	ت	4	6	8	17	1	1,099	3,14	03	متوسط	0,000
		%	11.1	16.7	22.2	47.2	2.8					

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

	دور سياسي مؤثر										
09	تمتلك المرأة القدرة على اصدار القرارات السياسية اللازمة ما يؤكد حضورها يعزز من ابداعها في العمل السياسي	ت	4	12	7	13	0	1,064	2,81	07	متوسط	0,112
		%	11.1	33.3	19.4	36.1	0					
10	الانخراط المبكر للمرأة في الاحزاب السياسية يمنحها فعالية اكثر في بناء الخبرات السياسية مثلها مثل الرجل	ت	9	8	7	12	0	1,202	2,61	11	متوسط	0,670
		%	25.0	22.2	19.4	33.3	0					
11	ساهمت وسائل الاعلام المختلفة في زيادة وعي المرأة السياسي و عودها على مناقشة الامور السياسية	ت	2	14	5	15	0	1,025	2,92	05	متوسط	0,003
		%	5.6	38.9	13.9	41.7	0					
12	تواجد النساء داخل الحقل السياسي يؤدي الى رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة	ت	3	10	10	13	0	0,967	2,75	09	متوسط	0,112
		%	8.3	27.8	27.8	36.1	0					
13	تناقش النساء الشروط والقواعد القانونية من اجل المساهمة في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي	ت	2	17	11	6	0	0,841	2,58	12	منخفض	0,003
		%	5.6	47.2	30.6	16.7	0					
14	اثناء الاجتماعات تقوم المرأة المنتخبة بتقديم الاقتراحات والحلول بالتدخل والمناقشة بطرح القضايا المحلية وتقديم اسئلة شفوية وكتابية	ت	3	16	8	9	0	0,961	2,64	10	متوسط	0,023
		%	8.3	44.4	22.2	25.0	0					
15	ضعف توجه النساء السياسي جعل من نظام الكوطا عاجز على توسيع مساهمة المرأة في المجال السياسي	ت	1	9	7	16	3	1,037	3,31	01	مرتفع	
		%	2.8	25.0	19.4	44.4	8.3					0.001
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الفرض الجزئي الاول					المتوسط الحسابي			2,8130		محايد/متوسط		
					الانحراف المعياري			0,52125				

المصدر: من انجاز الباحث، اعتمادا على نتائج البحث الميداني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم 02 اعلاه نلاحظ ان اغلبية المبحوثات اجابوا بـ (اوافق) على اغلبية العبارات، حيث وصل اعلى متوسط حسابي بقيمة (3,31) وبنسبة (44.4 %) والتي تنص على ان ضعف توجه النساء السياسي جعل من نظام الكوطا عاجز على توسيع مساهمة المرأة في المجال السياسي، في حين بلغت النسب الاعلى التالية للمبحوثات اللاتي اجبن بـ (لا اوافق) (47.2 %) التي تنص على النساء المنتخبات تناقش الشروط والقواعد القانونية من اجل المساهمة في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي، تليها عبارة التي مفاداها ان المرأة المنتخبة اثناء الاجتماعات تقوم بتقديم الاقتراحات والحلول بالتدخل والمناقشة بطرح القضايا المحلية وتقديم اسئلة شفوية وكتابية، بنسبة (44.4 %).

يمكن تفسير هذا بان المرأة الجلفاوية والمنتخبة في المجالس النيابية استطاعت ان تكتسب قيم وانماط تفكير سياسية، من خلال تواجدها داخل الحيز السياسي، ما مكنها من استيعاب معاني الديمقراطية وربط واقعها الاجتماعي بالسياسي ما يجعلها تدرك ان توسيع مجال مشاركتها مرهون بتنشئتها السياسية وان نظام الكوطا وحده غير قادر حل التفاوت في الفروق الجندرية في العمل السياسي بين الذكور والاناث، فالمرأة بحاجة الى استقلالية سياسية، ما تؤكده اعلى المتوسطات الحسابية لإجابات افراد الدراسة والتي تتراوح ما بين (2.83, و3,31) والتي تقابلها كل من العبارة رقم (01) والتي تنص على ان امتلاك المرأة لاستقلالية سياسية راجع الى ثقافتها وتنشئتها السياسية، والعبارة رقم (04) والتي تنص على ان التفافة السياسية النسوية عززت من سلطة النساء في المجالس المنتخبة، تليها العبارة رقم (11) والتي نصت على ان وسائل الاعلام المختلفة ساهمت في زيادة وعي المرأة السياسي و عودها على مناقشة الامور السياسية رغبة النساء في المساهمة في التنمية وتغيير واقعهن دفع بهن للمشاركة السياسية على التوالي، فهي تؤمن بارتباطها السياسي ودورها كفرد تقف على حقوقها وتؤدي واجباتها السياسية من الانتخاب والتصويت والترشح الى غاية اتخاذ القرارات ومساهمتها في التنمية وبحثها على سياسة فعالة تخدم الصالح العام.

ان التمكين الفعلي للمرأة لا يزال متأخر عن دواليب السياسة، لسبب انخراطها ضمن احزاب ارست منهاجها السياسي بقولبة ذكورية بحتة، فالتمكين كمفهوم سوسيو- سياسي هو عملية مركبة، تتعدى الدلالة على المشاركة السياسية الشكلية إلى مكونات أخرى ذاتية، نفسية، اقتصادية...إلخ. بما فيها إدراك المرأة لتبعيتها و أسباب هذه التبعية و فهم نماذج السلوك التي تخلق سواء التبعية أو الاعتماد المتبادل أو الاستقلالية على مستوى العائلة و المجتمع ككل وإدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات بما في ذلك الخيارات التي تعارض السياق الاجتماعي و الثقافي و اكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر و تحطيم المعتقدات السابقة التي ساهمت في بناء إيديولوجيات جندرية قوية". (بورغدة و سمارة، 2014)[25].

تراوحت اغلب المتوسطات المرتفعة والمتبقية بين (2.78 و 2.44) ، بدءا بالعبارة رقم (07) بنسبة (38.9%) والتي نصت على ان معرفة النساء بالقيم والاتجاهات السياسية تمنع التحيز في توزيع المهام داخل المجالس بين الأعضاء المنتخبة، والعبارة رقم (05) بنسبة (36.1%) والتي نصت على ان للنساء المنتخبات مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة، وكذلك العبارة رقم (06) بنسبة (38.9%) والتي نصت على ان المرأة المنتخبة يمكنها اصدار القرارات السياسية اللازمة ما يؤكد حضورها ويعزز من ابداعها في العمل السياسي، وتليها العبارة رقم (03) بنسبة (36.1%) والتي نصت على ان المؤهلات العلمية والتكوين السياسي للمرأة ساهما بمساواة الرجال في الحق السياسي، وجاءت جميعها بنسب عالية على الاجابة بـ (لا اوافق) بذلك تصرح المرأة بانها تقف عاجزة امام خيار التحكم في زمام السلطة نيابة على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الرجل ولا يمكنها ان تتولى المسؤولية المباشرة او رئاسة التكتلات الحزبية او المؤسسات السياسية، بسبب عراقيل ارساها ايدلوجيا جندرية بشكل غير مباشر، إزاء تلك المصادرة التي يمارسها الرجال على التمثيل السياسي تتجلى الفكر القائلة بأن عالم السياسة هو آخر المحافل الذكورية وهو الفضاء الأكثر عنترية و الأكثر انغلاقا أمام النساء، تتلاقى شهادات النساء المنخرطات في الساسة لتصنع حالة من ردود الأفعال الأبوية أو العدائية من زملائهم الذكور و تهذيبهم المتعالي وطريقتهم في اعتبارهن نساء أكثر منهم مسؤولات سياسيات وتضاف إلى هذه العوائق التي يقابلنها أثناء الترشح والتنصيب في الانتخابات وهذه التصرفات العديدة تجعل عالم السياسة أشبه بعالم " بائد" (ليبوفيتسكي، 2012)[26].

كما يتضح من الجدول رقم 02 ان المتوسط الحسابي المرجح لأوزان المحور الاول بلغ قيمة (2.81) وانحراف معياري بقيمة (0.52) وهو ما يقابل المحايدة ما يعنى ان واقع ثقافة المرأة السياسية متوسطة في الحق السياسي، و من اجل التحقق من الفرضية الاولى والمرتبطة بمساهمة الثقافة السياسية للمرأة المنتخبة بتقويض عملية تقسيم العمل السياسي المبني على اساس النوع في المجالس المنتخبة ، قمنا بحساب كا2 للعبارات التي تعنى بالثقافة السياسية فوجنا ان اغلب العبارات غير دالة بمستوى معنوي اقل من 0.05 وهذا ما يدل غياب الثقافة السياسية للمرأة في مقابل هيمنة النسق السلطوي الذكوري في الممارسة السياسية ويعتبر الاطار المرجعي للفعل السياسي النسوي. ما يؤكد ان مساواة المرأة بالرجل في الحقل السياسي تتطلب امتلاك المرأة لثقافة سياسية تؤسس لنماذج عمل خاصة بها تعيد تشكيل تراتبية مبنية على الكفاءة لا على النوع.

ان اكتساح المرأة المجال السياسي مرتبط باردتها ومقوماتها الثقافية التي تدعم تصوراتها الخاصة وطرائق عملها والهدف في تواجدها السياسي ما يؤكد ان "للثقافة السياسية أهمية بارز في تكوين وتشكيل شخصيه الفرد وتحديد الاتجاهات والميول، فهي تشكل إطاراً بأنماط السلوك السياسي المختلفة، وبما أن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتُشكِلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة" (جاسم دياش، 2018)[27].

وبالتالي تلعب الثقافة السياسية دورا مهما في تنشئة النساء السياسية وتحدد توجهاتهن، وتقديرهن لذواتهن بصفتهن فاعلات سياسيات، فهي تقدم للنساء معلومات مرتبطة بالسياسة تنمي مفاهيم اتجاه السياسة العامة، بالإضافة الى معرفتهن بالقوانين والانظمة التي تؤطر الحياة السياسية، كما تمكن النساء من معرفة حقوقهن ومختلف التوجهات والقيم من اجل التكيف مع المجتمع والمساهمة في تمنيته.

ويذهب الدكتور صادق الاسود الى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين: مستوى الفرد ومستوى النظام، فعندنا نركز الاهتمام على الفرد فان بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه بها الفرد ذاتيا نحو العناصر الاساسية في نظامه السياسي، اي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه، وكيف يستجيب؟ ومن ناحية اخرى ما الروابط بينه وبين المقومات السياسية للنظام السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه. (حمدي عبد المجيد، 2019)[28].

ما يؤكد اهمية الثقافة السياسية البارزة في تكوين وتشكيل شخصيه النساء المنتخبات وتحديد اتجاهاتهم وميولهم السياسي، واهميتها فيتشكل إطاراً خاص بهن ضمن أنماط السلوك السياسي.

5.3. عرض ومناقشة وتفسير الفرض الجزئي الاول:

الجدول رقم (03): يبين النسب المئوية والمتوسطات الحسابية للفرضية الجزئية الثانية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الانحراف المعياري	الحسابي المرجح المتوسط	الترتيب	الدرجة	قيمة كا2
16	الوسط الاجتماعي لا يساهم في المشاركة السياسية للمرأة	ت	2	9	10	10	5	1,13	3,28	02	مرتفع	0,086
		%	5.6	25.0	27.8	27.8	13.9					
17	لا يوجد قبول اجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية	ت	5	10	9	10	2	1,15	2,83	06	متوسط	0,133
		%	13.9	27.8	25.0	27.8	5.6					
18	المحيط الاجتماعي يثق بكفاءة النساء المنتخبات ما يؤدي إلى الدفع بهن للمشاركة السياسية	ت	8	13	8	5	2	1,15	2,44	15	منخفض	0,055
		%	22.2	36.1	22.2	13.9	5.6					
19	يزيد الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية في تفعيل أدوارهن السياسية	ت	3	10	08	15	0	1,02	2,97	05	متوسط	0,042
		%	8.3	27.8	22.2	41.7	0					
20	يعترف العنصر الذكوري بالمرأة كشريك فاعل في المجال العام والسياسي بشكل خاص	ت	8	13	4	8	3	1,29	2,58	11	منخفض	0,068
		%	22.2	36.1	11.1	22.2	8.3					
21	لم تعد هناك هيمنة للرجال على العمل السياسي في المجالس المنتخبة	ت	5	14	9	9	0	0,99	2,56	13	منخفض	0,198
		%	13.9	38.9	25.0	22.2	0					
22	تنشئة المرأة في اسرة سياسية كافي لمنحها قدرة أكبر على خوض العمل السياسي	ت	3	14	9	8	2	1,07	2,78	07	متوسط	0,010
		%	8.3	38.9	25.0	22.2	5.6					
23	تتمايز العلاقات بين اعضاء البرلمان باختلاف الجنس	ت	3	8	5	19	1	1,09	3,19	03	متوسط	0,000
		%	8.3	22.2	13.9	52.8	2.8					

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

24	قدرة المرأة المنتخبة في تحمل أعباء العمل السياسي لا تتأثر بالالتزامات الأسرية	ت	3	18	6	9	0	0,96	2,58	12	منخفض	0,003
		%	8.3	50.0	16.7	25.0	0					
25	المهام الموكلة للمرأة للمنتخبة على اساس النوع الاجتماعي تحد من إسهاماتها في الحقل السياسي	ت	2	5	7	18	4	1,05	3,47	01	مرتفع	0,000
		%	5.6	13.9	19.4	50.0	11.1					
26	زيادة عدد النساء المنتخبات وتواصلهن يسهل عليهن الوصول الى المهام الرئاسية او النيابية داخل البرلمان	ت	2	8	11	15	0	0,93	3,08	04	متوسط	0,019
		%	5.6	22.2	30.6	41.7	0					
27	ثقافة المجتمع السياسية لا تؤيد الممارسة السياسية النسوية وتوافق على نظام الكوطا	ت	7	22	3	4	0	0,79	2,33	16	منخفض	0,000
		%	19.4	61.1	8.3	11.1	0					
28	تحمل النساء المنتخبات افكار وتوجهات سياسية متشابهة تسهم في تنسيق نسوي داخل البرلمان	ت	3	12	16	5	0	0,83	2,64	10	متوسط	0,007
		%	8.3	33.3	44.4	13.9	0					
29	تجاوزت النساء معناها داخل البرلمان بفضل وعيهن السياسي وتفاعلهن فيما بينهن	ت	0	18	10	8	0	0,81	2,72	08	متوسط	0,097
		%	0	50.0	27.8	22.2	0					
30	زيادة العنصر النسوي وتشاركهن يعطي المرأة المنتخبة مركزا وموقعا فاعلا داخل البرلمان من حيث اتخاذ القرارات	ت	6	12	11	2	5	1,24	2,67	09	متوسط	0,043
		%	16.7	33.3	30.6	5.6	13.9					

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

31	للنساء المنتخبات نموذج مشترك في العمل السياسي يعزز حضورهن ويصد التحديات التي تواجه النساء في العمل السياسي	ت	7	13	10	3	3	1,15	2,50	14	متوسط	0,031
		%	19.4	36.1	27.8	8.3	8.3					
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الفرص الجزئي الثاني					المتوسط الحسابي			2,7899		محايد/متوسط		
					الانحراف المعياري			0,347230				

المصدر: من انجاز الباحث، اعتمادا على نتائج البحث الميداني.

بناءا على المعطيات الموضحة في الجدول 04 اعلاه نلاحظ ان اغلب العبارات حصلت على درجة عدم الموافقة، حيث جاءت اعلى نسبة (61.1%) للعبارة رقم (27) والتي تنص على ان ثقافة المجتمع السياسية لا تؤيد الممارسة السياسية النسوية وتوافق على نظام الكوطا، تليها العبارة رقم (24) بنسبة (50.0%) والتي تنص على ان قدرة المرأة المنتخبة في تحمل أعباء العمل السياسي لا تتأثر بالالتزامات الأسرية، وليها العبارة رقم (29) بنفس النسبة والتي تنص على ان المرأة المنتخبة تجاوزت معناتها داخل البرلمان بفضل وعيهن السياسي وتفاعلهن فيما بينهن، في حين بلغت نسبة اعلى نسبة الموافقة على العبارة رقم (23) بنسبة (52.8%) والتي نصت على ان العلاقات بين اعضاء البرلمان تتمايز باختلاف الجنس، وجاءت كل من العبارتين (19 و26) بنسبة (41.7%) لكل منهما والتي نصتا بالتوالي على ان الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يساهم في تفعيل أدوارهن السياسية، و زيادة عدد النساء المنتخبات وتواصلهن يسهل عليهن الوصول الى المهام الرئاسية او النيابية داخل البرلمان.

وقد جاءت اعلى المتوسطات المرجحة في العبارتين (25) و (16) بقيمة (3.47) و (3.28) لكل منهما على التوالي، حيث قدرت العبارة (25) بنسبة (50.0%) بالموافقة والتي نصت على ان المهام الموكلة للمرأة للمنتخبة على اساس النوع الاجتماعي تحد من إسهاماتها في الحقل السياسي، تليها العبارة رقم (16) بنسبة (27.8%) مناصفة بين المحايدة والموافقة، وتنص على ان الوسط الاجتماعي لا يساهم في المشاركة السياسية للمرأة، ما يحيلنا الى ان المجال السياسي لا تديره الا قوى ذكورية تعمل على توطين واعادة انتاج تراتبية تعيق تغلغل النساء في المجال السياسي، والى اعطاء الشرعية لاختلاف المكانات الجندرية، هو حاصل التمثيل الثقافي للجندر وتعتبر الثقافة الاجتماعية من الدعائم الرئيسية لتبرير التفاوتات الجندرية السائدة بين الجنسين في الفضاء السياسي هذا ما تؤكد اراء المبحوثات بالرفض وبنسبة 36.1% على عبارة رقم (18) والتي نصت على ان المحيط الاجتماعي يثق بكفاءة النساء المنتخبات ما يؤدي إلى الدفع بهن للمشاركة السياسية، بذلك تقر النساء المنتخبات من خلال محادثتهن بعملية تجسيد التمثيل الثقافي للجندر للاختلافات ما بين الرجال والنساء للعمل السياسي، فكل ما هو مطبوع في الدماغ عن العمل السياسي للرجال ويعتبر الصورة الذهنية الجندرية والتي يتم ترجمتها الى سلوكيات وتتجسد في الثقافة السائدة المرتبطة بالعمل في المجال العام، وتتفق اغلب اجابات المبحوثات على ان العنصر الذكوري لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في المجال العام والسياسي بشكل خاص كما جاء في نص العبارة رقم (20)، كما ان زيادة العنصر النسوي وتشاركهن لا يعطي المرأة المنتخبة بالضرورة مركزا وموقعا فاعلا داخل البرلمان من حيث اتخاذ القرارات بنص العبارة (30)، كما انهن لا يمتلكن نموذج خاص ومشترك في العمل السياسي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يعزز حضورهن ويصد التحديات التي تواجه النساء في العمل السياسي وفق نص العبارة (31)، فالمرأة المنتخبة تواجها منظومة علاقات قائمة داخل النسيج السياسي ارست معالم خاصة تحتم ان تذوب فيها اي تصور جديد وتقصي كل ما يخالف الاعراف الخاصة بها، مما يجعلها عقبة امام تشكل اي تصور سياسي خاص بها، وكل اضافة تقدمها هي ضمن خيارات او تصورات تقررها النخب الحاكمة المتمثلة في غالبية الرجال.

كما يتضح من الجدول رقم 04 ان المتوسط الحسابي المرجح لأوزان المحور الثاني الخاص بالفرض الثاني بلغ قيمة (2,789) وانحراف معياري بقيمة (0,34) وهو ما يقابل المحايدة ما يعني ان واقع الفعل السياسي النسوي متوسط، و من اجل التحقق من الفرضية الثانية والمتعلقة بتأكيد ان نماذج الفعل السياسي للمرأة المحددة وفق الاطار المرجعي للنسق الذكوري المهيمن في الحقل السياسي، قمنا بحساب كا^2 للعبارات التي تعنى بالمشاركة السياسية للمرأة فوجنا ان اغلب العبارات غير دالة بمستوى معنوي اقل من 0.05 وهذا ما يدل غياب الفعل السياسي للمرأة في مقابل النمط السياسي الذكوري القائم، والذي يقف حاجزا امام مختلف المحاولات لتوسيع دائرة تمكينهن ويفقدها القدرة على تغير النمط السياسي التقليدي القائم، هذا الاخير الذي يحتاج الى تغيير جذري على مستوى الممارسة العملية للمرأة في العمل السياسي، من خلال الاطر الاجتماعية التي تحيط بالتنشئة الاجتماعية للمرأة ومؤسساتها وخلق قنوات تنشئة سياسية تقوم على المساواة التامة في فرص اقتحام المجال السياسي من سن مبكرة لكلا الجنسين على جميع مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تعمل على ترسيخ قاعدة واقدمية للنساء في الحقل السياسي، وهذا ما يغيب لديهن لاحتكار المجال بنخب ذكورية مسيطرة بمنطلق اقدمية التواجد من جهة، وحضور نسوي بطيء من جهة اخرى.

6.3.مناقشة نتائج الدراسة:

نستنتج من خلال ما سبق ان الاختلاف ما بين النساء والرجال من حيث اداء واجبات العمل السياسي مبني اجتماعيا، والعمل السياسي عمل ملائم للمرأة على غرار الرجل تستطيع من خلاله اثبات قدرتها وجدارتها في استعمال السلطة مثلها مثل الرجل باختلاف الكفاءة لا الجنس، فالنساء المنتخبات ان تقدمهم في المجال السياسي مرتبط بدرجة وعي المرأة ومحاولة تطوير قدراتها في تعاملها مع المواضيع السياسية، وهذا ما يتفق مع فرضية الدراسة **فالثقافة السياسية للمرأة تساهم في تشكيل بنية الفعل السياسي النسوي ضمن النسق السياسي الذكوري المهيمن**، وبالتالي مشاركة المرأة السياسية متوقفة على تحدي الايديولوجية الجندرية القائمة في المجتمع الجزائري التي تبرر التمييز القائم على اساس الجنس من خلال تحدي الادوار والهويات الجندرية المنصوص عليها والمتجسدة في صورة نمطية ضمن لغة المجتمع، والتي تعطي حق صناعة القرار في الحقل السياسي للرجل واقصاء المرأة،" وتاريخيا فان الحقوق المدنية و السياسية للمرأة تم تسويتها بواسطة مكانتها الاقتصادية أو القيود الثقافية والاجتماعية المفروضة على نشاطها، وكذلك بأن التهديد الموجود دائما بالعنف غالبا ما يمثل عائقا لا يقهر أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة و السياسية". (علي صالح المنصوري، 2011)[29]

كما "تتوقف المشاركة السياسية على الكمية والنوعية للمنبهات السياسية في المجتمع بما فيها التقاليد السياسية والافكار السائدة وطبيعة المناخ السياسي، والمنبهات التي تتعرض للفرد ابتداء من الاسرة والمدرسة وجماعة الاصدقاء والاحزاب ووسائل الاعلام (على احمد، 2017)[30].

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويعتمد تحدي التقسيم الجندري على المعرفة السياسية لديهن وتتعلق بمدى معرفة المرأة بالقيادات والمؤسسات السياسية الموجودة والقضايا السياسية السائدة، والمعرفة بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن السلطة التنفيذية، ودور مؤسسات الاعلام والهوية الوطنية ومهام القيادات والمؤسسات السياسية الموجودة ومدى قدرة النساء على تكوين اراء وتصورات سياسية ومدى استعدادهم للتعبير عنها، مما يسمح لها بإعادة انتاج التمثيل الثقافي للجندر واعطاء شرعية الاقتدار السياسي وقدرة النساء على التأثير في مجريات الحياة السياسية، كما ان المشاركة السياسية لا يمكن ان يكتب لها النجاح اذا لم تأخذ في الحسبان العوامل المحفزة بعين الاعتبار منها القدرة والدافع لدى الفرد، والفرص التي يوفرها المتجمع اعتمادا على نسق التقاليد والعادات والايديولوجيات السائدة، إضافة الى الظروف السائدة على المستوى السياسي والاجتماعي". (مقراني، 2017)[31].

كما ان تعزيز مشاركتها وفرض نموذجها مرهون بالقيم والاتجاهات السياسية الخاصة بها والتي على اساسها تفسر كيفية عمل المؤسسة السياسية ضمن ثقافتها السياسية انطلاقا من تنشئتها السياسية ومستوى تعليمها اللذان يجلبان لها الاستقطاب السياسي على الوجهين المتمثلين في استعدادات المرأة في اقتحام المجال العام ذاتيا من جهة، والتمثيل المرتبط بتوجه السياسي للدولة الذي يؤسس وفق الاطر القانونية لتواجد النساء في المجالس المنتخبة المتمثلة في الكوطا من جهة اخرى، ما يعمل على تقويض الهيمنة الذكورية السائدة في المجتمع وابراز استعدادهن للعمل السياسي، وسعيهن على للمشاركة في عملية التنمية واقتحام مراكز السلطة.

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال نتائجها يتبين لنا ان ضعف مشاركة المرأة السياسية مقترن بالوجل الاجتماعي المتعلق بمسألة الانحلال والانفلات، كذلك بط التغير الاجتماعي لأوجه الشخصية الثقافية، كما يعبر الوجه الاجتماعي الثقافي لانتماء النساء للعمل السياسي على ضعف ثقافة المرأة السياسية، حيث لا تزال تقع خلف تراتبية الجندرية وهيمنة ذكورية باعتباره الاقدر على المجال العام خاصة السياسي.

افراد الذكور واقصاء الاناث في عمليات التكوين السياسي يعمل على إسباغ صفات معينة تعيق التواجد النسوي في المجال السياسي، يجنب المرأة المشاركة في الحياة السياسية وتواجدها كفاعلات في العمل السياسي.

كي ترتقي المرأة بدرجات سلم التمكين يصبح من الضروري ادماج المرأة السياسي من خلال التنشئة السياسية ومساعدتها في تخطي العراقيل وكسر العوائق والمثبطات التي تصادفها ثقافيا واجتماعيا، وضمان مساواتها مع الرجل انطلاقا من كفاءتها وما يتناسب مع قدراتها، ومنحها مشاركة سياسية فعالة، تشاركية بمقومات ديمقراطية توطن لتمثيل عادل يسهم في رقي المجتمع باعتبارها نصف المجتمع.

قمنا في الاخير بتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات متمثلة فيما يلي:

- اعطاء اهمية بالغة حول تنشئة النساء السياسية وتحدد توجهاتهن، وتقديرهن لذواتهن بصفتهن فاعلات سياسيات، من مرحلة الطفولة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ابتداء من الاسرة.
- تشكيل إطاراً مرجعي خاص بالمرأة ضمن أنماط السلوك السياسي يعمل على :
- تقدم المعلومات الكافية للمرأة المرتبطة بالسياسة، بالإضافة الى تكوينهن على القوانين والانظمة التي تؤطر الحياة السياسية.
- فتح المجال امام النساء لعرض توجهاتهن ومشارعيهن السياسية عبر مختلف الفضاءات لاستقطاب بنات جنسهن نحو العمل السياسي.
- التأكيد على اهمية الثقافة السياسية باعتبارها مطلب رئيسي يميز النساء اللواتي يبدين رغبة في الانخراط الحزبي او تشكيل تنظيم سياسي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

1 سليمان الرويي، ايمان، (2016)، المرأة والعشوائيات في العالم العربي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص ص 51،52.

2 علي دريس، نبيل، (2017)، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ص70.

3 علي عباس، مراد، (2009)، المجتمع المدني و الديمقراطية، لبنان، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ص 36.

4 حسني النابلسي، هناء، (2010)، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، الاردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص ص 124، 125.

5 القاطرجي، نهى، (2006)، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 430.

6 على محمد، صالح المنصوري، (2011)، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، ص 198.

7 غنايم، مدحت، (2014)، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلية، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص18.

8 القاطرجي، نهى، (2006)، المرجع السابق، ص 430.

9 بورغدة، وحيدة، وآخرون، (2014)، المرأة العربية من العنف و التمييز إلى المشاركة السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 168.

10 أحمد العواملة، عبدالله، و حامد شنيكات، خالد، (2012)، درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات، العدد 02، المجلّد 39، ص 327.

11 حسن، يوسف، (2017)، أيدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ص20.

12 حمدي عبد المجيد، عبد الرحمان، (2019)، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، قطر، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية.

13 حليلو، نبيل، (2018)، الثقافة السياسية الانماط والوظائف، مجلة المفكر ، العدد 01، المجلد 13، ص 221.

14 مازن مرسول، محمد، (2016)، استنطاق معنى الجندر، مجلة ادأب المستنصرية، العدد 73 المجلد 2016، ص 222.

15 بوقريس، فريد، (2011) ، الأدوار الاجتماعية للمرأة والفتاة ظل منهاج الإصلاح التربوي، الناصرية للبحوث الاجتماعية والتاريخية ، العدد 01 ، المجلد 01، ص 249.

16 إس وارتون، إيمي، (2014) علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ص 24.

17. قرامي، أمال، (2007)، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية مقاربة جندرية، بيروت، دار المدار الإسلامي، ص28.

18. شرارة بيضون، عزّة، (2012) الجندر ماذا تقولين ..؟ الشائع والواقع في أحوال النساء، بيروت، دار السّاقي، ص 232.

19. محمد حوسو، عصمت، (2009)، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 74، 75.

20. محمد حوسو، عصمت، (2009)، نفس المرجع، ص 76.

21. بولعراس، فاطمة الزهراء، (2014)، المرأة الجزائرية في البرلمان (ديكور جميل لامرأة غائبة) ، متوفر على الرابط *http://www.almothaqaf.com/h/h13/85116* تاريخ الاطلاع 2020/04/09، الساعة 21:30سا.

22 . الأحمد، وسيم حسام الدين، (2016)، التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة، الرياض، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة،

23. تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2016)، الشباب وافاق التنمية الانسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 78.

24. تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2016)، نفس المرجع، ص ص 78، 79.

25. بورغدة، وحيدة، وآخرون، (2014)، المرجع السابق، ص 169.

26. ليبوفيتسكي، جيل، (2012)، المرأة الثالثة ديمومة الأنثوي وثورته، ترجمة: دينا مندور، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ص 275.

27. جاسم دياش، محمد، (2018)، الثقافة السياسية وأثرها في السلوك السياسي، الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=605281&r=0 ، تاريخ الاطلاع على الموقع 2020/04/13، ساعة: 20:47.

28. حمدي عبد المجيد، عبد الرحمان، (2019)، المرجع السابق ، ص 81.

29. علي صالح المنصوري، محمد، (2011)، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، ص 198.

30. على احمد، فؤاد، (2017)، وسائل الاعلام والمشاركة السياسية، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، ص 169.

31. مقراني انور، (2017)، براديغم السياسة عند النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الجزائرية مقاربة جندرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، المجلد 15، ص 44.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)